الأمم المتحدة

S/PRST/2005/48

مجلس الأمن

Distr.: General
13 October 2005
Arabic
Original: English

بيان مقدم من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٥٢٧٧، المعقودة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، في إطار نظر مجلس الأمن في البند المعنون ''تقارير الأمين العام عن السودان''، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

''يعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه إزاء التقارير الواردة مؤخرا عن تزايد العنف في دارفور من جانب جميع الأطراف، ويصر المجلس على أن تتقيد جميع الأطراف تقيدا صارما بالمطالب والالتزامات المتعهد بها في اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وبقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وبروتوكولات أبوجا. ويدين المجلس بقوة الهجوم الذي يقال إن حركة جيش تحرير السودان شنته على أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في دارفور، الذي راح ضحيته أربعة نيجيريين من أفراد حفظ السلام واثنان من المتعاقدين المدنيين، وجرح ثلاثة آخرون قرب مينواشي، والهجوم الذي يقال إن حركة العدل والمساواة قد شنته في ٨ تشرين الأول/أكتوبر في طينة في شمال دارفور، في الكمين الذي نتج عنه احتجاز نحو ٣٥ من أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. ويقدم المجلس أبلغ تعازيه إلى أسر أولئك الذين لقوا حتفهم.

''ويدين المجلس أيضا الهجوم الذي وقع في ٢٥ أيلول/سبتمبر في مودينا، تشاد، من جماعات مسلحة قادمة من السودان وقتلت ٧٥ شخصا، معظمهم من المدنيين، ويضم المجلس صوته إلى صوت الاتحاد الأفريقي في الإعراب عن غضبه الشديد للهجوم الذي شنه متمردو دارفور في ١٩ أيلول/سبتمبر ضد بلدة شعيره؛ والهجوم الذي شنته مليشيات الجنجويد على مخيم للأشخاص المشردين في آروشارو في ٢٨ أيلول/سبتمبر الذي قتل فيه ٢٩ شخصا وجرح فيه آخرون كثيرون؛ والهجوم الذي شنته قوات الحكومة السودانية في ٢٩ أيلول/ سبتمبر على قرية طويلة.

131005 131005 05-55277 (A)
0555277

”ويعرب المجلس عن بالغ قلقه إزاء ما تسببه هذه التطورات من أثر على المساعدة الإنسانية وإزاء التقييدات المفروضة على عمليات المساعدة الإنسانية في دارفور. ويصر المجلس على إنهاء هذه التقييدات على الفور ويحث بقوة جميع الأطراف على كفالة توافر سبل وصول المساعدة الإنسانية دون عوائق إلى دارفور.

”ويعرب مجلس الأمن أيضا عن قلقه مما ورد في تقرير الأمين العام (S/2005/592) الصادر في ١٩ أيلول/سبتمبر من أنه ”لا يبذل أي جهد واضح من جانب الحكومة لتجريد المليشيات من السلاح أو محاسبتها وفقا للاتفاقات السابقة وقرارات مجلس الأمن. وتخفق حركة/جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة أيضا في التقيد بالالتزامات التي تعهدت بها بمقتضى الاتفاقات السابقة، كما أنها لا تكاد تبذل أي جهد للسيطرة على أفرادها المسلحين“. ويشير المجلس إلى الالتزام الذي تعهدت به حكومة السودان بنزع سلاح المليشيات والسيطرة عليها. ويطلب المجلس إلى حركة جيش/تحرير السودان وحركة العدل والمساواة وحكومة السودان على أن توقف العنف على الفور وأن تمتثل لاتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار، وأن تزيل العراقيل أمام عملية السلام وأن تتعاون تعاونا تاما مع بعثة الاتحاد الأفريقي. ويشدد المجلس ثانية على ضرورة أن يمثل أمام العدالة أولئك الذين يقترفون أفعال العنف.

”ويُذكِّر مجلس الأمن بأحكام القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان. وهو يحث الاتحاد الأفريقي على تبادل نتائج تحقيقاته بشأن الهجمات الأخيرة مع المجلس لتتسنى الإحالة إلى لجنة الجزاءات المفروضة على السودان من أجل المساعدة في تنفيذ أحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

”ويعرب المجلس عن دعمه الواضح لبعثة الاتحاد الأفريقي، ويُذكِّر بأنه يجب على الحكومة السودانية وحركات متمردي دارفور اتخاذ الخطوات اللازمة لتيسير انتشار بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وممارسة فعالياتها.

”ويظل مجلس الأمن ملتزما التزاما راسخا بقضية السلام في جميع أنحاء السودان، بما في ذلك عن طريق محادثات أبوجا، وعن طريق تنفيذ اتفاق السلام الشامل. ويشجع المجلس حكومة الوحدة الوطنية ومتمردي دارفور على الانخراط في البحث عن حل للصراع في دارفور. ويحث المجلس جميع الأطراف على السعي على وجه السرعة لإحراز تقدم في محادثات أبوجا لإبرام اتفاق سلام دون تباطؤ“.